

المحاضرة رقم (04):

الفكر الإقتصادي لابن خلدون:

لقد نظر "ابن خلدون" إلى الاقتصاد السياسي نظرة علمية، وأعطاه مفهومه الحقيقي، واستخراج منه نموذجا يبرز القوانين الطبيعية ويفسرها، وسبق بهذا علماء الاقتصاد المحدثين والطبيعيين في فرنسا (الفيزيوقراط) وادم سميث في إنجلترا بقرون متعددة.

إن العمران عنده، يقوم في حقيقة أمره ، على دعامتين متلازمتين: دعامة اجتماعية سياسية تشمل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضه على البعض.

ودعامة اقتصادية تشمل ما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع.

ويقول "ابن خلدون" والاجتماعي ضروري وهام لفهم الجانب الاقتصادي للعمران، وبالنظر إلى هذه العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة فقد سمي الاقتصاد "الاقتصاد السياسي" إذ تلعب السياسة فيه دورا كبيرا لا يمكن إنكاره أو عزله عنه.

إن الاقتصاد عنده يلعب دورا كبيرا في تعمير المجتمعات، كما أنه يعتبر محركا للسياسة وموجها لها.

ويعتبر "ابن خلدون" أول من قرر أن وسائل الانتاج والصنائع وتوزيع الثروات تلعب دورا كبيرا في تكوين المجتمعات وتطورها، وفي تشكيل معاييرها من سلوك جمعي وعرف وقانون ونظام وقيم وعقائد.

وينطلق في نظرياته الاقتصادية من رؤية اسلامية واضحة مستمدة من تعاليم الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة.

لقد ادرك "ابن خلدون"، الذي يعد من أوائل علماء الاقتصاد السياسي، أهمية العوامل الاقتصادية في التطور الاجتماعي والسياسي والتاريخي، كما يرجع إليه الفضل في كشف عمق العلاقات بين السياسة والاقتصاد.

العمل هو المقياس الأساسي للقيمة والثروة:

اهتم "ابن خلدون" بموضوع العمل اهتماما خاصا لم يسبق إليه احد بما في ذلك ارسطو نفسه. وحاول أن يجعل من العمل نظرية قائمة بداتها، لا تقل أهمية عن نظرية الدولة أو نظرية المعرفة.

ويرى "ابن خلدون"، ادراكا منه لأهمية العمل، أنه هو الأساس في تحديد قيم الأشياء من سلع ومنتجات، وهو مصدر كل الثروات، وبدون العمل يستحيل أي إنتاج.

إن الحاجات الاقتصادية عنده إنما تستمد قيمتها من مدى ما بذل فيها من جهد ومن عمل، وهو يعتبر أساس القيمة والإنتاج ومنشئ الثروة.

إن أي شيء خلقه الله لنا، إذا افترق إلى العمل الانساني، لا يعد انتاجا، وكل شيء لم يبذل فيه جهدا وتعبا لا قيمة له وإن كان نافعا، وما الثروة التي يكتسبها الانسان إلا أعمال بشرية، وجهدا إنسانيا منسقا فيما بينهم. إن العمل، إذن فيما يرى ذلك ابن خلدون، هو أساس قيم الأشياء، وهو كذلك أساس كل الثروات.

وعلى ذلك فإذا كان هناك بلد ما يتمتع بمستوى عال من المعيشة، فإن مرجع ذلك، عنده، هو مجهود وعمل أبناء هذا البلد، لا إلى إشباع من وجود كنوز مدفونة أو ما شابه ذلك من الأوهام والخرافات أو الروايات الأسطورية التي تتردد على الألسن كمصدر لهذه الرفاهية.

ويرى "ابن خلدون" أن الذي يحمل على ذلك في الغالب، زيادة على ضعف العقل "إنما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة فيطلبونه بالوجوه المنحرفة، وعلى غير المجرى الطبيعي من هذا وأمثاله، عجزا عن السعي في المكاسب، وركونا إلى تناول الرزق من غير تعب ولا نصب في تحصيله واكتسابه...".

يقوم العمل هنا على التمازج بين الكون والإنسان، وسيادة الإنسان على كل ما خلقه الله له في الكون من أرض وفضاء وبحار، وانطلاق يده تعمل وتستخرج من الأشياء ما تشاء وتحول بعضها إلى البعض الآخر.

ويفرق "ابن خلدون" بين القيمة والمنفعة، فكل شيء ذو قيمة يحتوي على منفعة، والعكس هو صحيح، إذ ليس كل ما هو نافع يكون ذا قيمة، والمثل على ذلك المطر المصلح للزراعة، وأمثاله من الخيرات الطبيعية، له منفعة حقيقية تتمثل في إعانة الإنسان في حياته، ولكنه لا قيمة له، مثل غيره من الخيرات الطبيعية، لإفتراده الجهد البشري، الذي يخلع على الأشياء قيمتها فالشيء القيم إذن، لأنه وليد العمل البشري.

إن العمل (ومنه الصناعة) هو أمر عملي وفكري معا "فبكونه عمليا هو جسماني محسوس، وبكونه فكريا هو ملكة راسخة تحصل عند استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد

أخرى، حتى ترسخ صورته... وإذا كلن التعليم ضروريا في كل ما يمر من العقل إلى اليد، فإن أفضل طريقة للتعليم في العمل، كما أرشدتنا الطبيعة، هي طريقة المعاينة "التي هي اوعب وأتم من نقل الخبر والعلم، فالملكة الحاصلة المعاينة أكمل وأرسخ من الملكة الحاصلة عن الخبر. وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حذق المتعلم في حصول الملكة الصناعية".

ظاهرة تقسيم العمل:

مما يدل على تمتع "ابن خلدون" بالمعرفة افقتصادية، هو وعيه بظاهرة تقسيم العمل وارتباطها بالنواحي المادية للحياة الاجتماعية. وهو يرى أن تقسيم العمل مرتبط ومتوقف على ارتفاع مستوى المعيشة لإشباع حاجات الأفراد اليومية الضرورية منها، والكمالية.

ويتضح لنا أن "ابن خلدون" بتقديم تقريره حول تقسيم العمل كظاهرة اقتصادية، لا يمكن للبشر والمجتمعات الإستغناء عنها. فمستحيل على أفراد المجتمع لأن يعيشوا منفردين، بل لابد من قيام التعاون بينهم من أجل صوالحهم جميعا، فالإنسان مضطر إلى الإعتماد على الآخرين الذين هم بدورهم في حاجة إليه. إن هذا التعاون بين الأفراد ينتقل بالعمل من كونه وظيفة فردية تكفل العيش لصاحبها، إلى كونه وظيفة عامة اجتماعية تكفل العيش لعدد كبير من الأفراد، "يحصل منه الكفاية لأكثر منهم بأضعاف".

فالتعاون بين الأفراد وتقسيم العمل، ظاهرتان ملازمتان للإنسان ولا غنى له عنهما.

الإنتاج والأمن:

يتطلب الانتاج عند "ابن خلدون" توافر الأمن، الذي يعد في حقيقة أمره، ضرورة اجتماعية واقتصادية، بدونها تعم الفوضى ويسود الإضطراب، نتيجة الظلم البغيض والعدوان المهيمن على كل إنسان يعيش في المجتمع، ويوضح هذا الأمر بقوله "ومعنى هذا، أن الأمن الذي يتطلبه الإنتاج يوجب قيام السلطة الحاكمة، التي تكف عدوان الأفراد، وتقيهم شر أنفسهم، وتمنع عنهم الظلم الذي يقضي على المكاسب ويفسد العمران، ويعوق الإنتاج بشتى أشكاله وأنواعه"، وهو ما يقرره "ابن خلدون" بعد ذلك حيث يقول "أعلم أن العدوان على الناس في اموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهى بها من أيديهم. وإذ ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك..."

إن الأمن إذ انعدم وجوده في مجتمع من المجتمعات لم يكن ثمة زراعة أو صناعة أو تجارة أو تفكير في ايجاد وسائل لإسعاد الإنسان، ونهوض المجتمعات. فالأمن الذي يوفره

الوازع أو الحاكم ضروري ليتم التعاون بين الأفراد على تحصيل المعاش، والإنتاج، زراعيًا كان أم صناعيًا أم تجاريًا.

الصناعة وتطور المجتمعات الإقتصادية:

الصناعة عند "ابن خلدون" هي مصدر من مصادر الإنتاج. وكلها مصادر للإنتاج (المعاش) تؤدي إلى الغنى والإثراء، ومن هنا عدت من ضروريات العمران.

وتتقدم الفلاحة هذه المصادر جميعًا لبساطتها وفطريتها، لأنها عمل بسيط لا يحتاج إلى نظر أو علم.

أما الصناعة فإنها تأتي بعد الفلاحة، لأنها مركبة وعلمية، تتطلب العلم والتجربة التقنية. والصناعة بهذا، هي أعلى مستويات التطور والرقي والتقدم، وعامل هام من عوامل التغيير الاجتماعي والتاريخي.

ويرى ابن خلدون أن الصناعة نوعان: بسيط ومركب، وفي ذلك يقول "ثم إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب.

وتأتي الصناعات البسيطة عنده، التي تعمل على إشباع الحاجات الحياتية الضرورية للإنسان، سابقة للصناعات المركبة الكمالية المتمشية مع تقدم الحضارة ورقبها، حتى يتمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته، وتوكيد كرامته، واستقلاله في مظاهر التقدم.

إذا كانت المجتمعات البدوية والريفية بعيدة عن الصناعة، باستثناء البدائي الأولي منها، فإن ذلك راجع إلى حاجة الصناعة إلى درجة من التطور والرقي الاجتماعي.

ولما كانت الصناعة هي معيار تقدم المجتمعات عنده، فإن هذه المجتمعات تتفاوت فيما بينها، وفقًا لنوع الإقتصاد السائد بها صناعيًا كان أم زراعيًا أو رعيًا أو بدائيًا.

فيأتي في مقدمتها المجتمعات ذات الإقتصاد الصناعي وهي التي تعتمد على "الأعمال الإنسانية، إما في مواد بعينها وتسمى الصنائع من كتابة ونجارة وخياطة وحياسة وفروسية، أو في مواد غير معينة، وهي جميع الإمتهانات والتصرفات. وإما أن يكون الكسب من البضائع وأعدادها للأعواض إما بالتقلب بها في البلاد أو احتكارها وارتقَاب حوالة الأسواق فيها، ويسمى هذا تجارة".

يليه مباشرة المجتمعات ذات الإقتصاد الزراعي، ويكون اعتمادها على "النبات في الزرع والشجر بالقيام عليه، وإعداده لإستخراج ثمرته -ويسمى هذا كله فلحاً-"

ثم تأتي بعد ذلك المجتمعات ذات الإقتصاد الرعوي، وهي تعتمد على الحيوان والدواجن باستخراج فضوله المنصرفة بين الناس في منافعهم".

وتأتي في المؤخرة المجتمعات ذات الإقتصاد البدائي الأولي، وهي تعتمد في عيشها على "الحيوان الوحشي بإقتضائه وأخذه برمييه من البر أو البحر ويسمى اصطيدا".